مسؤولية الدولة في التكوين الطائفي والموقف من الطائفية

الأستاذ الدكتور أحمد الجُبير
أستاذ مشارك/ كلية القانون والاقتصاد.
جامعة الجزيرة/ دبي.
دولة الأمارات العربية المتحدة حالياً.
عميد الكلية سابقاً.

مقدمة البحث:

إن التحليل الكلي للموضوع يتطلب أن لا يكون مبنياً على أسس وتصورات منحازة، كما وجب أن تكون النظرة للموقف حيادية؛ أي بعيدة عن الأخذ بمخرجات بحثية مسبقة. فالموقف الكلي الشامل يجب أن لا يكون محل رفض أو قبول الأطراف المشاركة في الموقف، بل أنه استراتيجية أو رؤية بعيدة المدى يجب على الجميع التمسك والدفع بها إلى أمام لمنع التدهور الحاصل في الجسم الأكبر والمتمثل في كيان المجتمع العربي والإسلامي، ومن أجل خلق توازن كلي لمواجهة الأخطار، وخلق غطاء من القوة يمنع الخرق الداخلي والتدخل الخارجي في آن واحد.

مشكلة البحث:

شهد تاريخ الإسلام والمسلين الكثير من الصراعات الدموية والحادة في عنفها بسبب العنف الطائفي، والذي لا تزال آثاره قائمة في جسد الأمة الإسلامية حتى

الوقت الحاضر. والطائفية بشكلها الحالي تشكل مشكلة العصر بالنسبة للعالم الإسلامي.

وبالنظر لموقف الأديان الأخرى من العنف الديني في الإسلام وللخسائر التاريخية لموقع الإسلام في العالم ولجوانبه السلمية المشرقة التي جاء بها، أصبح لزاماً على الجميع أن يتبنى منهج آخر، يأخذ في الاعتبار الدعوة للسير بخيارات متفتحة يرضى بها الجميع (وأولها أبناءه)، تكافح بعزل الفرقة وتمنع التقاتل وتوحد الكلمة وتلفظ الداعين للفتن، مما يعزز مكانة الدين السمح أمام الأديان الأخرى، ويحسن من الصورة التي أريدت له أن تكون.

ولابد أن ندرك من أن معالجة هذه الظاهرة شرط لازم لمعالجة التدهور الحاصل في جسد ألأمة العربية والإسلامية الداخلي والخارجي.

أسئلة البحث:

إذا كان واقع الحال يشير إلى وجود المشكلة:

فما هو السبيل للوصول إلى المعالجة؟

ومن هو المعني وفي موضع الأسبقية للبدء في عملية الإصلاح؟

هل هي: السلطات الرسمية؟، وسائل الإعلام؟، الجهات الخارجية؟، القيادات الروحية؟ أم عموم الناس؟.

لاشك أن لجميع الأطراف شأن في نتائج الموضوع.

فرضيات البحث:

يستند البحث على فرضيتين:

أولهما هي: صعوبة المعالجة بسبب تعدد المصالح واختلاف الأهداف وتصارع الإرادات.

والفرضية الثانية هي: القبول بمعالجة متوازنة وفق أسس تصل بالجميع إلى نهاية النفق من خلال مواقفها تجاه المشكلة،

ومن المعلوم بأن نجاح الفرضية الثانية يعني الاستعداد "بدفع ثمن ليس بالسهولة بمكان تبنية من قبل الأطراف المشاركة في الصراع الطائفي".

وانطلاقا من هذه المحاور التي يتناولها البحث سنحاول تحديد الخيار الأفضل للإجابة على تساؤلات البحث الأساسية من خلال بحث الجوانب التالية:

خطة البحث:

المبحث الأول: السلطة والسيادة من وجهة نظر إسلامية.

المبحث الثاني: الطائفية والسلطة السياسية.

المبحث الثالث: الواقع السياسي العربي ومسؤولية الدولة.

المبحث الرابع: الافتراضات وأبعاد المعالجة.

المبحث الخامس: الرؤية الحقيقية والموقف من الصراع الطائفي.

المبحث الأول : السلطة والسيادة من وجهة نظر إسلامية.

القيادة في الإسلام تعني إن الحاكم في الدولة الإسلامية يسمى"بالخليفة" أو "الإمام" أو "السلطان". وهو يحكم نيابة عن الرسول ﷺ، وبما أنزله الله سبحانه وتعالى. والخلافة هي أساس الحكم بعد وفاة النبي (ص) وقد أُعدت من المسائل الكبرى في علم السياسة الإسلامي .

والخلافة كما يرى البعض بأنها، رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن الرسول الكريم. أما علماء التفسير فيرون في الخلافة بأنها"عبارة عن خلافة شخص من الأشخاص للرسول الكريم ﷺ في إقامة القوانين الشرعية، وحفظ حوزة الملة على وجه يجب إتباعه على كافة الأمة. والخلافة أو الإمامة تعني أيضاً عقد طرفاه(أهل الحل والعقد من جهة، والخليفة (الإمام) من جهة ثانية).

ما الذي يجب أن يتوفر في جماعة "أهل الحل والعقد" من شروط.؟"حتى يتمكنوا من حسن اختيار الخليفة أو الإمام الذي يدير شؤون الأمة بأمانه وعزم وحزم". يرى البعض بوجوب توفر الشروط التالية: * العدالة.* العلم. * الرأي.* الحكمة.[1]

أما السلطة والسيادة في الدولة الإسلامية فقد اختلفت آراء فقهاء المسلمين في حقيقة السلطة التي يتمتع بها الخليفة أو الإمام فمنهم من يرى:

* إن الخليفة أو الإمام يستمد سلطته من الله سبحانه وتعالى. بمعنى إن الله سبحانه وتعالى كما اختار النبيﷺ لدعوة الحق وإبلاغ شريعته إلى الخلق، فهو كذلك يختار الخليفة أو الإمام. بمعنى إن السيادة هي سيادة إلهية.. ومنهم من يرى:

* أن الخليفة أو السلطان يستمد سلطته من الأمة. ويرون أن الأمة هي مصدر قوته وهي التي تختاره لهذا المكان وهي التي تراقبه وتحاسبه. بمعنى أن الأمة هي مصدر السيادة.

ورب سائل يسأل، هل تملك الأمة الإسلامية برلمانها الخاص؟ والإجابة على ذلك هي نعم، فحينما تكون "الأمة مصدر السيادة"، فإن هذه الأمة تمارس سيادتها بواسطة جماعة من أبنائها تسمى في الفقه الإسلامي "بأهل الحل والعقد" أو "أهل الشؤون" كما ذكرنا. وتسمى هذه الجماعة عند الأمم الأخرى وبموجب فقه القانون الدستوري بنواب الأمة. أي أن مجموع "جماعة أهل الحل والعقد" تشكل البرلمان الإسلامي. وبمفهوم أدق فإن الخليفة أو الإمام يتم انتخابه "وفق هذه الطريقة" من قبل البرلمان الإسلامي. وهذا هو المبدأ الذي تعمل به المجتمعات المتقدمة في عالم اليوم.

فإذا كان "أهل الحل والعقد" أو "أهل الشؤون" هم أعضاء البرلمان الإسلامي فما هي صلاحياتهم؟ ليس لأعضاء البرلمان الإسلامي الحرية المطلقة في التصرف. وإنما هم مقيدون بأحكام القرآن والسنة، فلا يستطيعون الخروج عليهما. وإنما يتحتم عليهم التصرف وفقهما وفي حدودهما ونطاقهما.

أما في حالة عدم وجود نص في قضية ما فعليهم (أعضاء البرلمان الإسلامي) استلهام روح الدين ومقاصده واستنباط الحكم (القرار) الذي يحقق نفع الأمة ويبعد عنها الشر.

ويسأل البعض عن ضرورة السلطة في المجتمع الإسلامي؟ ونشير بالقول: أن الفكر الإسلامي اتجه في غالبيته إلى وجوب (وجود) السلطة في حياة المجتمع الإسلامي، رغم الاختلاف في سند السلطة. أي هل يكون سند السلطة العقل أم الشرع؟ أم كلاهما معاً؟.[2] إلا أن قله من الخوارج والمعتزلة يرون بأنه لا حاجة لقيام السلطة في المجتمع الإسلامي، (كما تشير بعض المصادر). والسؤال الأكثر

اهتماماً هو، هل أن السلطة هي مصدر خلاف المسلمين.؟ وللإجابة عن هذا السؤال هي نعم، حيث إن مسألة السلطة (الخلافة) في التاريخ الإسلامي حظيت باهتمام كبير جدا من قبل"علماء وعامة المسلمين على السواء"، وأدت مسألة السلطة إلى الكثير من الاختلاف فيما بينهم.

ويرى بعض الباحثين إن هذا الاختلاف كان السبب الأساسي في تكوين الفرق والأحزاب وعليها دارت المذاهب السياسية. وهذه النتيجة توصلنا إلى موضوعنا الآخر وهو:

المبحث الثاني: الطائفية والسلطة السياسية.

تتركز دراسة هذا الموضوع على تناول النقاط التالية:

أولا: المذهبية ودورها في الصراع القائم:

الخلافات العقائدية والثقافية ليست محل خلاف في إنها إثراء للفكر الأساسي واغتناء لمحتواه، وعليه فهي عامل قوه وديناميكية متطورة للتفتح بما يتلاءم والعصر الذي تعيشه المجتمعات.

وقد لا يدرك الكثير من العموم من أن نقاط الاختلاف المذهبية تتضاءل أمام الرقعة العريضة التي يتفق عليها الجميع (جميع المذاهب) "فالاختلافات (المذهبية) بين المذهب الشيعي والذي يشكل الأقلية مع الأكثرية السنية هي أقل أهمية من العناصر المشتركة فيما بينهم. ابتداءً من الاعتقاد بالله الواحد الأحد وبالرسول محمد ﷺ ورسالته."[3]

وأنه لمن "الطبيعي أن يكون في داخل كل دين وعقيدته خلافات وتوترات مذهبية عميقة. وهناك تيارات من أقصى الراديكالية إلى أقصى المحافظة. وهناك من يكفر الآخرين داخل المذهب نفسه."[4] وهذا التنافس نجده حتى في الفكر

العلماني الحديث أيضاً، إذ يتصارع كل من الاشتراكيين والماركسيين والقوميين من أجل الوجود على الساحة السياسية.

فالاختلاف المذهبي والتوترات الناتجة عنه لا تؤدي بالضرورة إلى نزاع طائفي "وإنما يجلب (الاختلاف المذهبي) توترات وصراعات وتنافس على الإعلام والظهور وكسب الساحة الفكرية وامتلاك الخيال الشعبي والرمزي للمجتمعات. وقد يكون هذا مثرياً للفكر ومحفزاً للمجتمعات. فالتنافس على احتلال الساحة الثقافية بالنشر والإبداع وحتى بالدعوة ليس سيئاً وإنما يشكل أسلوب العمل داخل المجتمعات.(5)

ثانيا: استخدام المذهبية كوسيلة لإثارة الطائفية:

إن الطرح الذي قدمنا لا يلغي وجود النزعة الطائفية متى ما وجدت الصراعات والاجتهادات التي تصب في خدمة التحول السريع للمواجهة الدموية. بمعنى إن الاختلاف المذهبي ممكن أن يتأثر بعوامل الوصول إلى السلطة والنفوذ وبها تصبح الاختلافات العقائدية الوسيلة السهلة للوصول للهدف. (الوصول أو البقاء في السلطة).

أي استغلال الدين لأغراض سياسية كل من منظوره الخاص وهذا ما يخلق بذرة الصراع. وتشكل (النخب السياسية، الدينية والثقافية) العوامل الأساسية لتغذية هذه البذرة وتطورها. أما ساحة الصراع الرئيسية فهي: الإعلام بكل وسائله وإمكانياته. أما وقوده وضحاياه الأساسين فهم عامة الناس الذين لا حول لهم ولا قوة (سوى التقتيل والتهجير والحرمان من كل ثمرات الحياة).

وسنحاول في هذا المجال، دراسة هذه البذرة (الطائفية) والتي تشق طريقها الآن لتصبح حرباً أهلية في مجتمع إسلامي وهو: المجتمع العراقي (كمثال للحالة)، والذي تحصن أبناءه لعقود طويلة من الدخول في متاهات الطائفية، لأسباب مختلفة

من أهمها هو (التعايش في مجتمع موحد)، وسنحاول تحديد أبعاد أسبابها والأدوات المسببة لها.

ثالثا: الحرب الأمريكية على العراق والبذرة الطائفية.

رغم كل ما يقال عن الفترة السابقة لاحتلال العراق فإن جميع طوائفه، كانت متعايشة وبحد أدنى بعيدة عن أي مواجهة عدوانية كما هو حاصل في عالم اليوم، ولم تسجل أي ظاهرة بخلاف ذلك. إلا أنه:

1. وبعد احتلال العراق عام 2003 من قبل قوات الاحتلال الأمريكي والتدمير المتعمد الذي حصل لكل شئ (من بناء، وأبناء، وتاريخ، وحضارة، ولكل ما من شأنه أن يميز هوية الإنسان وكرامته).

2. وعودة جميع الأطراف للعراق والتي منها:

- الفئات المعارضة للنظام السابق.
- والجماعات المؤيدة للتدخل الأجنبي.
- والزمر المرتبطة بجهات خارج حدود البلد.
- والجاليات الأجنبية المهجّرة.
- والأطراف الحاقدة على عروبة البلد.
- وغيرها من العناصر.

3. والسياسات (الكارثية) الخاطئة للاحتلال بعد ذلك في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. (مما يدعونا للمقارنة والحقب التي مر بها العراق في أعقاب احتلال بغداد من قبل المغول أو من غيرهم ممن هم ليس بأقل حقداً وتدميرا لما حصل حتى الآن).

من المعلوم أن لدخول القوات الأجنبية إلى العراق أسباب تختلف كلياً عما روجت له الدعاية والأبواق الأمريكية وحلفائها من الغربيين وحتى من العرب والعراقيين. إذ أن الأسباب الحقيقية للحرب الأمريكية على العراق هي أسباب اقتصادية وجيوبوليتيكية (ونحث الباحثين السياسيين بالإطلاع على كل من الإستراتيجيتين الإسرائيلية لأعوام الثمانينات والإستراتيجية الحالية، والإستراتيجية الأمريكية الحالية). وللتعرف على التفاصيل الدقيقة للإستراتجية الإسرائيلية راجع "أوديد ينون". (6)

فقد أظهرت الدراسات لما بعد الحرب، بما فيها الأمريكية والبريطانية كذب الإدعاءات لهاتين الدولتين بوجود أسلحة دمار شامل وبعلاقة النظام السابق بتنظيم القاعدة، كما أظهرت كذب الإدعاءات بتأسيس ركائز ديمقراطية على الطريقة الأمريكية (تلك الديمقراطية التي بدأ أبناءها يخافون منها ومن إعلامها وساستها الكبار.(أنظر كتاب مايكل مور). (7)

بسبب المضايقات للحريات العامة ووجود القوانين الاستثنائية والتي تمنح الدوائر الأمنية الصلاحيات الواسعة في الاعتقال والتحقيق والتعذيب النفسي والجسدي. زد على ذلك ما تقوم به من فضائع ضد الإنسانية وقوانينها والذي أظهرته فضيحة سجن أبو غريب ومعتقل كوانتانيمو. والاستهانة بكل الأعراف والقوانين والمنظمات الدولية.

ولم يكن خافيا بأنه عندما اجتاحت القوات الأجنبية العراق كانت أجزاء واسعة من النظام العربي الرسمي مساهمة بشكل أو بآخر (كل حسب إمكاناته) للإطاحة بالنظام العراقي ومساعدة قوات الاحتلال بكل ما تحتاجه انطلاقاً من احتضانها للإعداد للهجوم على العراق وبتوفيرها كل ما يلزم لأكبر قاعدة أو مركز إعلامي لتغطية الحرب على العراق وبإشراف مباشر من وزارة الدفاع الأمريكية وجهاز مخابراتها، وما إلى ذلك.

وقد ساهمت "الأنظمة" والنخب العربية والمحلية، أصدقاء التغيير والمتكالبين على السلطة " في تشويه حقائق الأمور.

وقد ساهم غياب المقاومة الفاعلة في شوارع بغداد في صدمة المواطن الذي لم يكن متوقعاً أن تكون الأمور بمثل هذه السهولة، مما شوه الصورة الحقيقية لأبعاد الاحتلال وخلقّ إرباكاً واضحاً لدى المواطن الذي لم يبد أية ردة فعل على ما حصل سوى الضياع في متاهات الصورة الإعلامية المزورة لكل الحقائق الموضوعية، ولكن سرعان ما تبين الوضوح ولكن للأسف الوقت أصبح متأخراً.

ولم تلبث الأمور طويلاً إلا وأطُلقت الشرارة الأولى التي أشعلت الفتيل وذلك بإنشاء (مجلس الحكم) من قبل بول بريمر "الحاكم المدني الأمريكي للعراق بعد احتلال بغداد"، على أسس طائفية (المحاصصة) والتي وافق عليها المتكالبون على السلطة من كل الأطراف السنية والشيعية من العرب والأكراد. هؤلاء (أعضاء مجلس الحكم) " الذين عينهم بريمر نفسه والذي وصفهم في كتابه "سنتي في العراق بأنهم "كانوا غير قادرين على تنظيم مسيرة في شارع، وبأن قدرتهم على الحكم كانت أقل من ذلك بكثير). (8)

وتبعتها إجراءات حلّ الجيش والشرطة وباقي الدوائر الأخرى وفتح الحدود بطريقة غير مسبوقة وتدمير ممتلكات ودوائر الدولة والاعتقال والقتل بدون ضوابط وذلك بتخطيط مسبق لخلق الفوضى العارمة في البلد وتحطيم كل بذرة ترسم لمركزية الدولة لتسهيل السيطرة على المجتمع، وإلغاء كل ما يمكن أن يشكل محور للهوية، تبعتها إجراءات وتحركات تخدم المحتل والمؤيدين له،

وكان من أسوأ ما تحقق هو (دستور البلد الجديد) والذي صيغ على أساس طائفي وعرقي وليس للوطنية فيه مساحة تكون مقبولة للجميع (بمساعدة المحتل طبعاً وبمشاركة جميع الأطياف العراقية المنضوية تحت جنح الاحتلال من الشيعة والسنة والأكراد وغيرهم)، مما جعل من الطائفية والعرقية المحور الأساس للعمل

السياسي في العراق وما نتائج الانتخابات التي تلته والتي يتصور البعض بأنها أعطت الشرعية لحكومة المستقبل (حكومة المحاصصة حسب الدستور) إلا دليلاً على ذلك .

ليس هذا فحسب وإنما أوجد "الدستور" مساحة واسعة للتمحور وخلق فرص واسعة لتقسيم البلد وفق مفاهيم الفيدرالية، وهي كلمة حق يراد بها باطل.

وهذا باعتقادنا هو بداية النفق المظلم والذي أريد "عن سبق إصرار" دخول البلد فيه. وقد رافق ذلك عمليات إبادة بمعنى الكلمة لكل من يحرك ساكنا باتجاه معاكس "بتهم جاهزة" يطلقها الجميع في عالم اليوم وهي الإرهاب، ويتمتع كل من يشتبه به ضمن هذا المفهوم بالتصفية أو في زيارة دائمة لسجن أبو غريب رمز التعذيب "الحضاري" وفق المفهوم الأمريكي الحديث.

إذن فالبناء الطائفي في العراق ساهم به كل من له يد في مساعدة القوات الأجنبية ومن كل "المذاهب والقوميات والتيارات والمجاميع والأفراد" والذين لم يكن همهم سوى الكسب على حساب كل القيم والمبادئ والأخلاق وحتى الدين والدولة.

وقد ترافق ذلك مع إطلاق الشرارة الإعلامية "الطائفية" الأولى (فالإعلام العربي كان سباقاً لتعزيز هذا الاتجاه ولا زال) والتي عززت الاتجاه الأمريكي وساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تطبيق الإستراتيجية الإسرائيلية الداعية لتقسيم العراق* . وفرقة أبناء الوطن الواحد وذلك بالتأكيد على "العرب السنة"، والمثلث السني، والصوفيين، والرافضية، والفارسية، وغيرها من الكلمات التي بدأ الإعلام العربي ينشرنا لتكون مزيجا ودماء العراقيين في شراينهم من أجل زرع الفرقة والعداء.

رابعا: مراكز الاستقطاب الطائفي:

ونتيجة للفراغ السياسي والعسكري والمؤسسي فقد شكل بعض العلماء "هيئة علماء المسلمين"، لتكون بؤرة تستقطب أبناء الطائفة السنية، ولتكون أساساً لمركزية مدافعة عن مطالبهم وحقوقهم في مواجهة الحوزة العلمية للطرف الثاني (الشيعي).

في الوقت ذاته بذلت دول الجوار والدول التي لها مصالح جهوداً واضحة لتتوافق واستراتيجيها الموضوعة، وذلك من خلال العمل على تمحور وتجنيد كل ما من شأنه لعب دور يخدم مصالحها الذاتية وتأجيج الصراع الداخلي سواء بأطراف محلية عراقية أو بغيرها (وبحجج مختلفة ودعم لا محدود).

ولم تكن التصريحات التي أطلقها القادة العرب كتصريح "الملك عبد الله الثاني ملك الأردن ،الذي حذر من الهلال الشيعي، وخطر الحروب الأهلية القادمة في المنطقة، وما صدر عن الرئيس المصري السابق حسني مبارك حول تداعيات الارتباط المذهبي بين الشيعة في العالم العربي وإيران، وما صدر عن أكثر من مسئول سعودي، حول المخاطر التي تحدق في السنة في العراق، والمواقف السعودية المحتملة)،[9] إلا تأجيجاً للموقف، إذ زاده اشتعالاً واعتبرت كل طائفة إنها مستهدفه من الثانية، وعليه لابد لها من القيام بشئ ما بالمقابل وهذا ما دفع إلى تعقيد المواقف المختلفة أصلاً.

"غير أن ما هو خطير، ويثير القلق الشديد، ويدعو كل مخلص إلى قرع أجراس الإنذار، هو تلك الدعوات التي أخذت تصدر عن مؤسسات رسمية وشبه رسمية، وقيادات سياسية، ودينية في العالم السني، ومن خلال قنوات إعلامية ودعائية، واسعة ومتطورة، تتجاوز التنبيه إلى الخطر، والتحذير من الفتنه، إلى التحريض المباشر أو غير المباشر، الموجه إلى الجماهير السنية ضد الشيعة، والتي ما لبثت أن

قابلتها دعايات وتحريض شيعي، من خلال ـأيضاًـ قنوات التلفزيون الفضائية، ومواقع الإنترنيت[10]، ضد إخوانهم في الطائفة الثانية.

خامسا: الطائفية سلاح سياسي في وجه النظام القائم.

ليس هناك من الباحثين من ينكر بأن الطائفية ومنذ عقود سابقه تستخدم كسيف تحركه الإجراءات الغير عادله من قبل السلطة ضد فئة ما في المجتمع، والتي لها حراك باتجاه الوصول إلى نقطه ما للمشاركة في ثروة المجتمع أو في قراراته، وهذا ما يبرر سعي تلك الطائفة إلى التوجه لتعبئة أفرادها من أجل الوصول إلى تحقيق الحد الأدنى من الحقوق للطائفة. وهذا ما يفسر الحالة في عالم اليوم..

"فليست الطائفية التي نعرفها اليوم في العالم العربي من نمط التميز الديني التقليدي الذي عرفته مجتمعاتنا في الماضي، وإنما هناك استخدام أداتي للطائفية، أي استخدام الطائفية لأهداف غير دينية وغير مذهبية، وإنما بالدرجة الأولى سياسية تهدف إلى الحفاظ على السلطة أو انتزاعها من النخب المتمسكة بها من دون شرعية".[11]

وسنعمل على تحليل هذه المواقف من خلال تحليل الظاهرة الدينية وإشكاليات السلطة.

المبحث الثالث: الواقع السياسي العربي ومسؤولية الدولة.

من خلال المتابعة التاريخية لواقع الأنظمة السياسية في العالم العربي، نرى إنها لا تتمتع بالقدر الكافي من المواصفات اللازمة إذا ما قيست بمقاييس الديمقراطية على طريقة الأنظمة الغربية، إذ أن الصفة الغالبة لهذه الأنظمة هي إنها نظم فردية، وتتسم بالتسلطية على جميع نواحي الحياة في مجتمعاتها. وتمتد جذور التسلط السياسي في هذه المجتمعات منذ عصور بعيدة إذ "ظل الحكم الفردي المستبد سائداً

في الدولة العربية منذ القرن الهجري الأول وحتى سقوط الخلافة في العقد الثاني من القرن العشرين، لأن العرب والمسلمين لم يتوصلوا إلى آلية للتداول السلمي للسلطة." (12)

ليس هذا فحسب بل ظهرت مع تلك العلاقة بالذات في حقب مختلفة فكرة "تأليه الحاكم"، والحاكم المعصوم (فيما بعد). صاحب السلطة المطلقة الذي لا يخطئ أبدا. ويمكن أن تكون أشكال التسلط مختلفة باختلاف العصور ولكن المبدأ في التعامل يبقى كما هو. فالدولة تملك موارد البلد، "والأسرة الحاكمة تملك الدولة" (13)

فالسلطة عادة ما تكون محتكرة لكل مناحي الحياة. إذ يرى البعض بأن تسلطية السلطة امتدت إلى تحديد أرزاق الناس وماذا يأكلون ويشربون مما دفع بالمواجهة بين السلطة ومواطنيها إلى مواجهة معيشية متواصلة وبشكل وغير متكافئ وذلك لاختلاف الوسائل. وقد تختلف أشكال التسلط من دولة إلى أخرى، "لكن المحصلة النهائية واحدة تقريباً." (14)

ورغم أن العقيدة الإسلامية تحرم سوء استخدام السلطة" لكن الحضارة الإسلامية بقيت صامتة بشأن البنية المؤسسية التي تمنع حصول سوء الاستخدام هذا. كما إنها تركت أعباء المسؤولية لممارسة الحاكم (الخليفة) وإرادة الله." (15)

ويرى روجيه غارودي بأن "مسؤولية هؤلاء الفقهاء في تراجع الإسلام وهزيمته في الغرب مسؤولية ساحقة." (16) ورغم محاولات الإصلاح التي قام بها رجال دين منذ منتصف القرن التاسع عشر كمحاولة جمال الدين الأفغاني، ومن بعده تلميذه محمد عبده، والتي استهدفت تحرير المسلمين من عبودية السلطة وتحكمها والدفع بعملية الخلق والتطور إلى أمام. إلا أن هذه المحاولات اندثرت،

بسبب انتشار الحركات والجمعيات الدينية مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية في العالم الإسلامي.

ونشير إلى أن العالم العربي تمتع بقدر من التغيير السياسي الذي حصل في بداية القرن الماضي وأستمر بشكل أو بآخر، إذ أنشأت البرلمانات وأقرت الأحزاب السياسية وتمتعت الصحافة بقدر من الحرية، ولكن التطور الحقيقي على جوهر تبادلية السلطة لم يتم سوى عن طريق القوه (الثورة العسكرية). والغريب هو أن الصفة الغالبة في أنظمة الحكم الجديدة لم تختلف في الحقيقة عما سلفها في تبنيها لوسائل العنف والاضطهاد لمواطنيها، مما تسبب ذلك في تعطيل عملية التغيير المنشودة والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية التي أوصلت هذه الأنظمة الجديدة للحكم.

إن الحالة المأساوية في "تسلط الدولة" و"القيادة المستمرة لنفس الشرائح الاجتماعية" أصبحت أكثر تعمقا وأصبح بحكم الاستحالة بمكان أن يفكر المرء في التغيير وهذه الحالة دعت الكثير للاعتقاد بأن "التغيير محال" ولا يمكن أن يتم، إلا إذا تم التعاون مع قوى كبرى تساعدهم على ذلك.

وهذه الحالة هي نفسها التي أوصلت الكثير من أبناء الأمة المصرية للاعتقاد بأن "نابليون" سيكون محررا لهم من ظلم المماليك. وليس غريبا أن تدعي اليوم شريحة كبيرة من العراقيين في موقع السلطة الحالية ومواليها، بتحرير قوات التحالف لشعبهم مما كان يعانيه زمن النظام السابق. فهي إذن نفس المبررات القديمة الحديثة.

أما النتائج فلا نعتقد بأنها ستكون بأحسن حال مما كانت عليه في غزو واحتلال مصر وفلسطين من قبل نابليون، كما إنها لا تختلف ونتائج الغزو والاحتلال بعد الحرب العالمية الأولى للعالمين العربي والإسلامي وما أتضح

بعدها من نهب وتدمير وإذلال للهويه والدين ولإمكانات المجتمعات المادية والروحية.

أما الزعم بتطبيق مفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة بعد "التحرير" فهي لا تختلف وإدعاءات نابليون لتحرير المصريين من المماليك وزرع بذور الحضارة والتقدم في أمتهم. كما أنها نفس الوعود التي قدمها الجنرال مود وغيره من قادة الجيوش الغربية حين غزت العالمين العربي والإسلامي بأنهم جاءوا محررين لهذه الشعوب (لا غازين لها ومدمرين لحضاراتها وثقافاتها وتراثها، وناهبين لكل ما يمكن حمله ونقله).

ومنذ تلك العهود ولازالت المجتمعات العربية تعاني سياسات القهر والتنكيل وعدم الاستقرار والعيش ضمن دوائر البؤس والتهميش والإذلال من قبل قياداتها رغم كل عمليات التجميل التي تقوم بها أنظمتها هنا وهناك وحين نتناول السياسات الخارجية التي تمارسها هذه الأنظمة فهي ليست بأفضل مما هو عليه في سياساتها الداخلية. ويعرف الجميع "إن الحكومات عادةً، هي المسيطر الوحيد على السياسة الخارجية والمحتكر لها والسبب في ذلك يعود إلى أن أنظمة الحكم السابقة قد اعتادت على احتكار السياسات الخارجية، كما إن المنطق الدولي الحديث يتطلب هذه الممارسة إذ لا يمكن أن تتعامل الحكومات إلا مع حكومات متشابهه أخرى."(17)

ولابد من معرفة أن السياسة والقرارات ليست من صنع الدولة، بل هي من صنع الأفراد والجماعات الذين يمثلونها.(18)

ومن المعروف أن عمليه اتخاذ القرارات السياسية الخارجية تتأثر بجمله من العناصر منها: البيئة الداخلية. والبيئة الخارجية. وصانعوا القرارات. والقدرات القومية المتاحة للدولة. والضغط المسبب لاتخاذ القرار. والبيئة التنظيمية.

ومن التحليل البسيط لجمل العناصر المذكورة يتبين لنا أن القيادات في العالم العربي والإسلامي ولافتقار مجتمعاتها:

- لميكانيكية الحركة الديمقراطية الصحيحة.
- ولعدم وجود معارضه حزبيه حقيقية (إن صح وجود الأحزاب).
- ولافتقار مجتمعاتها للنخب المثقفة القادرة على التدخل والتأثير.
- ولسيطرة القيادات على كامل ثروات المجتمعات،
- فأنها بالتالي المسئولة الوحيدة عن عملية اتخاذ القرارات فيما يخص السياسة الخارجية لمجتمعاتها.
- ولما كانت البيئة الخارجية تمثل أحد العناصر المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات "للسياسية الخارجية".
- وبما أن القيادات العليا في المجتمعات العربية والإسلامية لها ارتباطاتها المعروفة بالعالم الخارجي (لسبب بسيط، هو إنها جاءت أما عن طريق الوراثة أو عن طريق القوه أو الوسائل الأخرى، أو إن أنظمتها تعتمد على القوى الخارجية في إسنادها في مواجهة شعوبها)،
- فأصبح لزاما عليها تنفيذ سياسات الجانب الآخر حتى ولو كان ذلك على حساب مواطنيهم أو مجتمعاتهم.

ويرى الباحثون المتخصصون الأمريكان أنه وبعد "حرب الكويت عام 1991، مات العالم العربي في حقيقة كونه كيان سياسي: الدول العربية حاربت دولة عربية (العراق) بجانب قوات التحالف الغربي، ومنظمة التحرير الفلسطينية وجدت نفسها مهمشة نتيجة معارضتها للحرب." (19)

وهذا ما يبرر عدم قدرة النظم العربية على اتخاذ قرارات سياسية حاسمة حتى في القضايا المصيرية والتي تهدد بتفتيت الأجزاء المجزئة. كما يبرر عمليات الإجهاض لأي مواجهة حقيقية تحاول مجتمعاتهم الوصول إليها مع الجانب الآخر. وتساعد هذه الحالة إلى حد المشاركة في تنفيذ سياسات العدو سواءً بقصد أو بغير قصد، "بل وتحالف بعضهم الصريح والضمني مع العدو الخارجي ضد إخوتهم وأبناء عمومتهم."(20)

ويزداد الوضع سوءاً عندما تشارك أطراف من هذه القيادات مساهمة فعالة في إشغال الأمة بالفتن الطائفية الدموية، والعمل على تقطيع أوطانهم، ودينهم كما وصفهم الخالق العظيم بقوله"من الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون". إذ "أن النزاعات الطائفية هي النتاج الطبيعي لغياب سوق سياسية حرة وشفافة، والمسئول الرئيسي عن تعزيزها هو النظام السياسي القائم الذي لا يقوم في الواقع إلا على القوة والعنف والقهر."(21) هذه المواقف والسياسات ليست بالغريبة والشاذة فقط، وإنما بالذليلة في أغلب الأحيان،

وهذا ما يشجع الطرف الآخر بان يتعامل مع هذه القيادات بعجرفة وتعال بكونه السيد الذي لا يمكن أن يرد أو يثنى عن عزمه إذا أراد.

فالكيل بمكيالين في تعامل الدول الكبرى مع القضايا العربية والإسلامية مرجعه وإن لم يكن جميعه إلى تلك السياسات التي أذلّت مواطنيها ومجتمعاتها على المستوى العالمي.

وما مشاعر الكراهية والاحتقار والعنصرية التي تواجهها المجتمعات العربية والإسلامي وجالياتها في الخارج إلا وترجع أسباب الكثير منها لما أشرنا إليه أعلاه. وما مشاعر الكراهية للإسلام والمسلمين إلا دليل على افتقار السياسات الخارجية لهذه البلدان "والتي تسيطر عليها قياداتها"، قدرتها على الرد.

وقد يشير البعض إلى قدرة الدعاية وقدرات العدو في بلورة هذه المواقف، ولكننا نرد بالقول: بأن المجتمعات العربية تملك من القدرات والطاقات المادية والبشرية الكثير والذي تسيل له لعاب أكبر بلدان العالم، وبإمكانها عمل الكثير. إلا أن مكان الخلل واضحة بكل تأكيد. وأن قدرة التغيير في غير محلها.

المبحث الرابع : الافتراضات وأبعاد المعالجة.

الفرضية الأولى التي وضعناها في بداية البحث تتعلق بصعوبة المعالجة بسبب تعدد المصالح واختلاف الأهداف وتصارع الإرادات إذ إن الوصول إلى السلطة ضمن إطار الواقع العربي يتطلب ثمناً قد يكون باهظا، كما أن التخلي عنها ضمن نفس الإطار يتطلب دفع ثمنا ليس بأقل من الحصول عليها مع بعض الاستثناءات في كلا الحالتين. فعملية الاستئثار بالسلطة مسألة حياة أو موت وبالتالي فان الصراع عليها هو بالنتيجة صراع دموي بكل المقاييس، وذلك لافتقار جميع الأنظمة العربية لميكانيكية التبادل السلمي للسلطة كما أشرنا، على اعتبار إن النخب في الوطن العربي، ذات ممارسات سلطوية، والحكام فيها مطلقو التصرف ولا يوجد من يحد تصرفاتهم وليس هناك من قوانين تحدد الإطار الزمني لفترة الحكم للحاكم.

وبالتالي فإن اليأس المترتب على ذلك، والتصرفات التي تفرزها سياسات الحكام الداخلية في مواجهة مجتمعاتهم بما تحمله من ظلم اجتماعي، وسياسات التمييز والتفرقة على أسس عرقية أو دينية أو مذهبية أو عشائرية وما شابه، وما يتبعها من اختلال اقتصادي واجتماعي وثقافي.. الخ جميعها تدفع بالنتيجة إلى" المعارضة والعمل المضاد" وهي حالة طبيعية في كل المجتمعات وفي كل العصور.

ونتيجة لذلك فكل طرف يرى أنه صاحب الحق في إتباع كافة الوسائل (بما فيها الوسائل غير الشرعية) للوصول إلى الهدف. وبالتأكيد فإن ما يترتب على

ذلك: هو حدوث خسائر كبيره تتعلق بأرواح الناس وممتلكاتهم وبالتالي بأمن المجتمع وثرواته.

وهذا هو "بما لا يقبل الشك" الذي يدفع أطراف السلطة "النظام القائم" للبحث عن وسائل ضامنة لسبل الاستمرارية (في السلطة) والتي تأخذ أشكالاً مختلفة منها اللجوء إلى:

الأطراف الداخلية: بمعنى استعمال وسائل القمع والتخويف عن طريق الجيش والشرطة وأجهزة الأمن والمخابرات والأجهزة الحزبية والجهات والمجاميع والأفراد المنتفعون وما إلى ذلك، أو اللجوء إلى:

الأطراف خارجية: والتي لها مصالح متشابكة، والتي تحقق فوائد آنية بمقدار ما تقدم من خدمات أو أكثر. فالأطراف "الخارجية هذه وكما هو معروف لها مصالحها في الحفاظ على استمرارية هكذا أنظمة من منظورين:

أولهما آني أو "تكتيكي" وفيه تتم الاستفادة الآنية من كل ما تقدمه هذه الأنظمة من خدمات وعمليات دعم ومساندة للسياسات الخارجية الآنية.

أما المنظور الآخر فهو:

أن الخدمات التي تقدمها هذه النظم تخدم الأهداف بعيدة المدى أو الإستراتيجية، ونعني بذلك "ضمان خدمة المصالح ألاقتصادية والسياسية والعسكرية الخارجية"، والتي تصب في خدمة الأهداف الإستراتيجية للدول الكبرى والمطلوب تحقيقها على المدى البعيد.

إذن فالارتباط واضح بين هذه الأنظمة والجهات الخارجية ولكن السؤال هو:

كيف تُحقق هذه الأنظمة قدراً من الطموحات الوطنية في ظل هكذا ظروف تجاذبية؟ وهل إن العلاقة بين هذه الأنظمة والدول المساندة لها علاقة دائمية نتيجة لهكذا ارتباطات؟.

إن الإجابة على السؤال الأول يمكننا إبرازها من خلال عرض واقع حال المجتمعات العربية والتي تشير إليها الكثير من الدراسات بأنها طموحات ناقصة أو مشوشة على أقل تقدير، وأقل ما يشار إليه بهذا الصدد هو عدم استقلالية القرار السياسي وما يتبعها من وحدة الكلمة ووحدة التراب ووجود القوى الأجنبية الذي يهدد الكيان العربي في المستقبل، ناهيك عن الاختلال في الوضع الاقتصادي لأمة تملك ثروات هائلة وأبناءها بهجرة دائمة للخارج لتأمين لقمة العيش والأمن العائلي، وكذا على المستوى الثقافي (فالجامعات العربية لم يرق مستواها إلى مصاف الجامعات العالمية كما ظهر من آخر دراسة تقيميه عالمية)، أما الإعلام فأقل ما يقال عنه إنه إعلام رسمي. أما المستوى الاجتماعي فهو صورة لمأساة عصرية لهذه المجتمعات. ولباحثي العلوم الاجتماعية الفضل في دراسة الكثير من المظاهر المذهلة في حياة المواطن العربي ونشرها.

أما إجابة السؤال الثاني وبحكم دراسة ما آلت إليه أنظمة حكم موالية للغرب كنظام شاه إيران أو ماركوس في الفلبين وغيرها، فإن الغرب لا يلتزم باستمرارية العلاقة خصوصاً إذا ضن بأن البديل هو الأفضل في تحقيق المصالح أو إنه أكثر قبولاً لدى الرأي العام الداخلي والخارجي. أو إن النظام المدعوم حاليا يشكل ثقلاً على فلسفة الدولة الداعمة كما هو حال أمريكا الديمقراطية والمساندة لأنظمة حكم استبدادية وفق المنظور الأمريكي.

فوجود هكذا أنظمة يخالف فلسفة وإستراتيجية الإدارات الأمريكية (وخصوصاً اليمينية منها) الهادفة إلى تعميم الديمقراطية للهيمنة على العالم (انظر الإستراتيجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001).

إذن وبناءاً على ما تقدم فإن أنظمة الحكم العربية تشعر بعدم الاستقرار(بعكس الحال لما موجود في الأنظمة الغربية والتي تعتمد على لعبة تبديل الوجوه حسب رغبة الشعوب وضمن ضوابط الدساتير الموضوعة)، ومرد ذلك يعود كما بيّنت الدراسة لعوامل خارجية أشرنا لها سابقاً، وداخلية تمثلت في السياسات التي مارستها أنظمة الحكم على مدى سنوات طويلة وردود الأفعال الشعبية المعارضة بكل أطيافها، ناهيك عن أن التاريخ يظهر بجلاء مسؤولية النظم عن تدمير الدولة الإسلامية.(22)

عليه فإن أخطر ما تعاني منه الأنظمة في الوقت الحاضر هو التيار الديني المتطرف والذي يستخدم كل الوسائل من أجل مواجهتها.

وهذا ما يظهر الاختلاف الشديد في توجهات كل طرف وبالتالي فإن مسألة الاتفاق على ثوابت للوصول إلى حل ليس بالسهولة بمكان فرضها على طرف دون آخر.

المبحث الخامس: الرؤية الحقيقية والموقف من الصراع الطائفي.

لابد لنا التأكيد على أنه "ليس في بنية التفكير القومي الأصلي خلل يسمح بنمو الطائفية ولكن الصراع على السلطة هو الذي أدخل الطائفية في الممارسة العملية للسلطات التي قامت باسم القومية وساهم في فسادها وانحطاطها السياسي والفكري معاً"(23)

ونشير إلى أن الإسلام "كان عظيماً ومشعاً عندما كان أميناً لروح القرآن الكريم ولمثال النبي محمد ﷺ، ولكن انحسار الإسلام كان في التخلي عن المبادئ التي بنت عظمته، وكان من الأسباب الرئيسية لذلك بالإضافة إلى الأسباب الخارجية" أسباب داخلية منها:

* الحذر اللاهوتي من التجديد والاجتهاد لمصلحة التقليد.

* الانطواء على الذات، والعزلة، والإدعاء."[24] بمعنى إن التنوع الفكري والانفتاح يشكلان أساس قاعدة الإشعاع، وبعكسه يكون الانطواء والتخلي والضمور.

ومن هنا يمكننا التساؤل: إذا كان هذا التنوع الفكري والاختلاف المذهبي لا يخلق التوترات الطائفية، إذن فمن أين تأتي هذه التوترات؟ والجواب هو:

إن سبب التوترات الطائفية هذه" كما أوضحنا سابقاً" يعود إلى غياب التعامل السليم في حل النزاعات للجماعات والأفراد والتمايز في تطبيق الإجراءات. وهذا ما يدفع بعض الفئات لتعبئة العصبية الدينية والطائفية والعشائرية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وسياسيه واجتماعية. وبمعنى أدق" استخدام الطائفية لأغراض مادية".

عليه فالحل لا يتعلق بالجانب الفقهي أو الاختلاف الفكري بمقدار ما هو اختلاف سياسي وما يترتب عليه من سلطة وجاه ومال. ومن أجل تفادي هكذا موقف على الجميع:

1. الالتزام بالمنطق السليم ودراسة العبر التاريخية التي مرت بها الأمة.
2. والنظر بتمعن لما مَرت بها تجارب الآخرين.
3. وتحليل الواقع ضمن اطر غير تقليدية للمجتمع وتبيان الحاجات الضرورية التي تهم الإنسان كإنسان.
4. وبيان المخاطر التي تمس كيان الأمة المستقبلي.
5. والتعامل الإيجابي المبني على العدالة الاجتماعية.
6. وعدم التمييز بين أفراد المجتمع،

7. ومشاركة الجميع في السلطة وفي ثروة المجتمع ونشاطاته المختلفة وفق أسس دستوريه سليمة متفق عليها.
8. والابتعاد عن الوسائل السياسية الرخيصة للتشبث والعبث بكل المقدرات (أرواح الناس وممتلكاتها وثروات وأمن المجتمعات).

هذه عوامل تشكل وحدة تآخي أبناء المجتمع الموحد وتساعد على بناء مستقبل سليم للأمة.

فليس المطلوب أن يتحرر المجتمع المدني من عصبياته أو تضامناته الطبيعية المتعددة، الدينية أو المذهبية أو الإثنية التي تعكس واقع الحال، خاصة في مجتمعات تقليدية، أو خارجة حديثا من التقاليد، وإنما أن تتحرر النخبة السياسية من تماهياتها الجزئية لتتمكن من تجسيد مثال الوطنية وأن تحرر معها الدولة ومؤسساتها من احتمال ارتهانها للعصبيات الخاصة، حتى تتحول بفضل سياساتها الوطنية إلى دولة أمة، أي دولة مواطنيها.(25)

وعليه فأن تحليل الفرضية الثانية للبحث يتطلب من الجميع التمسك بالثوابت التي تؤكد عليها المجتمعات والتي لا تعاني ما تعانيه المجتمعات العربية.

بمعنى أدق هو ضرورة التغيير في طبيعة وأساليب الحكم الموجودة وبطريقه تكفل للجميع بالمشاركة على أسس وطنية بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب، وبالتالي، التوزيع السليم لثروة المجتمع وتساوي الجميع في الحقوق والواجبات، ووضع الضوابط الدستورية التي تحدد آليات سليمة لتداول السلطة كونها السبب الرئيس لمشاكل المجتمع، وعلى أن تكون تلك الضوابط مبنية على أسس وطنية خالصة وتحترم مشاعر الأقليات والطوائف المشاركة.

"فالنظام الديمقراطي بما يتضمنه من قواعد ثابتة وواضحة لتداول السلطة وتوزيعها وممارستها بطريقة سليمة، هو الوحيد الذي يسمح بتجاوز الطائفية، من

دون أن يعني ذلك إلغاء التمايزات الدينية أو المذهبية، والتمييز الطائفي أو ألأقوامي بين الجماعات.(26)

رغم أن سُبل العلاج هذه لا توافق الكثير من الأطراف، (فالنظم السياسية وإعلامها الرسمي، وخدمها من رجال الدين وتوابعهم، لم يفكروا قط في التنازل. والجهات المعارضة والعاملة على تحريض الطرف الآخر تأمل وبإصرار في الحصول ما يمكن الحصول عليه رغم الخسائر التي أشرنا عليها).

إلا إننا نضع دراستنا هذه ونتائجها أمام الجميع ليتخذوا الموقف اللازم من الطائفية باعتبار إن الأطراف المساهمة فيها (كما رأينا) من سلطة وما يتبعها أو معارضة وما يسندها، يسعون جميعهم لتحقيق أغراضهم المادية فقط، وليس للدين أو الطائفة من فائدة تذكر.

أما الوطن والمواطن والدين فليس هم سوى الضحية لهذه الفتنة والتي يسببها أصحاب النفوذ أو أصحاب النوايا السيئة لتحقيق أغراضهم.

ولكن حين يعي المواطن لفكرة عدم الانجرار لمثل هذه الفتن أو التوترات يقدم أفضل خدمه لوطنه ولمجتمعه ولدينه ولمذهبه ولعشيرته ولعائلته ولنفسه، ناهيك عن أن هذا المواطن يقدم لطمة للنظم الجائرة وإعلامها المأجور وللقيادات الدينية الهادفة للأطماع المادية.

أما الوسائل اللازمة لمثل هذا الموقف فهو الامتناع عن المشاركة في أي عمل تدعوا إليه الأطراف ذات المصالح (من سلطة أو إعلام أوجهات تدعي إنها دينية أو جهات خارجية وما شابه) كما أشرنا وعدم الاستماع لمثل هكذا قيادات وإعلام ونخب دينية ذات مصالح، لأنهم هم المسئولون عن دمار الأمة وعذابات الناس اليومية.

وبعكسه فإن كل فرد يساهم في عمل أو قول أو كتابة من خلال الإذاعات المرئية أو المسموعة أو الإنترنيت من أجل الطعن أو التشهير أو الإقلال من قيمة المذهب الآخر وبأي موضوع كان، فأن هذا الشخص يعتبر مساهما ومحرضاً ومريداً للتوترات الطائفية، ومؤيداً لقتل الأبرياء بين الطوائف وعنصراً هداماً للدين الإسلامي الذي يحرم ذلك، ومؤيداً بقصد أو بغيره أعداء الأمة الإسلامية وخادماً لأغراضهم الهادفة لتدمير العرب والمسلمين من أجل السيطرة عليهم وإذلالهم وامتصاص خيراتهم. ويتصف هؤلاء الأشخاص الذين يحرضون على الطائفية بكونهم :

- مأجورون ويعملون لحساب جهات أو أنظمه لها مصلحة بتقاتل الناس (الموظفون، والإعلاميون، والكتاب، والمنتفعون والمرتزقة وغيرهم.
- من ذوي الصدور المليئة بالحقد والكراهية ولا يهمهم دمار المجتمع أو الدين أو الدولة.
- أناس جهلة يستغلهم الآخرون لتحقيق مصالحهم وهم لا يعرفون ذلك ولا يقّدرون ما يفعَلون.
- التيارات الدينية المتطرفة والساعية لعودة الإنسان لقرون خلت، ولتدمير كل ما هو حضاري في الحياة الحديثة.
- أعداء الأمة من غير المسلمين، والذين يهمهم تدمير الإسلام والمسلمين.

خلاصة البحث:

توصلنا من دراستنا هذه إلى النتائج التالية :

بأن السلطة السياسية هي المشكلة الأساسية التي تدور حولها الطائفية. وبأن كل من:

1. الأنظمة السياسية والعاملين معها والمستفيدين والمأجورين منها، سواء من كان في الداخل أو الخارج.
2. النخب الدينية "الداعية للتغير باستخدام الدين كوسيلة للوصول للسلطة".
3. الجهلة والسذج من عموم الناس والذين لا يقَدرون أعمالهم التي تؤدي إلى الدمار والدمار المضاد.
4. الجماعات والكتل من ذوي المصالح الضيقة والعاملة باسم الدين لجعل المجتمع ساحة قتال لأعدائهم،
5. والجهات الأجنبية والطامعين بأرض وثروات الأمة ومؤيديهم وأعداء الدين الإسلامي،

هؤلاء جميعاً يتحملون مسؤولية الفتنة الطائفية، وهم المسئولون عن سفك دماء الأطفال والنساء والشيوخ وحتى الشباب، ناهيك عن تدمير ممتلكات الناس وأمن المجتمع.

أما السبيل الذي تبنته دراستنا فهو:

1. الدعوة للتغيير في أنظمة الحكم الحالية.
2. والعمل على المشاركة في السلطة وفق برنامج يعتمد الوطنية أساسا لقيادة المجتمع.
3. الرجوع إلى العقل.. والتعلم من التاريخ أخيراً.
4. كما جعلت الدراسة من (المواطن) الحجر الأساس في القضاء على هذه الظاهرة وذلك من خلال التزامه بعدم المشاركة بأي عمل يؤدي بالنتيجة إلى تقاتل أبناء وطنه ودينه.
5. وقد بينت الدراسة للمواطن اتجاهات وأهداف الذين لهم مصالح في العمل الطائفي وتركت له حرية الاختيار. وهو حر في اختياره.

والله الموفق.....

الهوامش :

[1]- د.محمد كامل ليله: "النظم السياسية: الدولة، الحكومة." دار النهضة العربية. بيروت. 1969. ص.438_439.

[2]- د. احمد الجُبير:"مبادئ العلوم السياسية". منشورات الجامعة المفتوحة. طرابلس.1995. ص153.

[3]- انظر المقال المنشور في اللوموند ديبلوماتيك:

au proche orient, Des mot Alain Gresh et Dominique Vidal, Hachette: Effervecence pour comprendre. Le monde diplomatique. Juillet 2005. P. 14.

[4]- برهان غليون: "العرب وتحولات العالم. من سقوط جدار برلين الى سقوط بغداد." المركز الثقافي العربي.بيروت. لبنان2003. ص. 210.

[5]- نفس المرجع السابق: ص.210_211.

[6]- انظر:

Published by the Association Oded Yinon's : "A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties, 1982 Special Document University Graduates, Inc Belmont Massachusetts, of Arab-American No. 1 (ISBN 0-937694-56-8).

[7]- أنظر كتاب:

Michael Moore: Stupid White Men. . and Other Sorry Excuses For the Nation. Penguine 2002.

[8] - L. Paul Bremer; My year in Iraq. The struggle to build a future of hope.

مقال كتبه:

Ibrahim Warde; Le monde Diplomatique. Avrile: 2006. P. 30.

(أنظر: الإستراتيجية الإسرائيلية للثمانينات والتي نشرها الصحفي الإسرائيلي أوديد يانون". المصدر السابق"*

[9]- د. أسامه غزالي حرب: " الفتنه الكبرى.. مره أخرى". مجلة السياسة الدولية. العدد.167. يناير2007. الافتتاحية.

[10]- د. أسامه غزالي حرب: الفتنه الكبرى.. مره أخرى. نفس المرجع السابق.

[11]- برهان غليون: "العرب وتحولات العالم. من سقوط جدار برلين الى سقوط بغداد." مرجع سابق. ص.208.

[12]- د. حسن أبو طالب: "مواجهة الاستبداد في الداخل والخارج". مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية." التقرير الاستراتيجي العربي للعام 2002ـ2003". الافتتاحية. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

[13]- د. فوزي منصور:" خروج العرب من التاريخ". ترجمة،ظريف عبد الله وكال السيد. مكتبة مدبولي. 1993. ص. 124.

[14]- نفس المرجع السابق: ص. 124.

[15]- د.عبد الوهاب حميد رشيد: "التحول الديمقراطي والمجتمع المدني". دار المدى للثقافة والنشر. سورية. دمشق.2003. ص. 48.

[16]- روجيه غارودي: الإسلام. ترجمة وجيه أسعد. دار عطية للطباعة والنشر. بيروت لبنان. ص.57.

[17]- د. أحمد الجُبير: مبادئ العلوم السياسية. مصدر سابق.ص .380.

[18]- جوزيف فرانك :" العلاقات الدولية". ترجمة: عبد الرحمن القصيبي.المكتب المصري الحديث.القاهرة. 55).

[19] - Walid Sharara : Effervescence au Proche-Orient : Instabilité constructive.Juillet.2005. 9.

[20]- د. فوزي منصور:"خروج العرب من التاريخ". ترجمة، ظريف عبد الله وكمال السيد. مكتبة مدبولي.1993. ص9.

[21]- برهان غليون: "العرب وتحولات العالم. من سقوط جدار برلين الى سقوط بغداد." مرجع سابق. ص213.

[22]- روجيه غارودي: مرجع سابق. ص.57.

[23]- . برهان غليون: "العرب وتحولات العالم. من سقوط جدار برلين الى سقوط بغداد." مرجع سابق. ص213.

[24]- روجيه غارودي: مرجع سابق. ص62.

[25]- برهان غليون: الطائفية في الدولة والمجتمع. الجزيرة.المعرفة: بتاريخ 17.8.2006.

[26]- برهان غليون: "العرب وتحولات العالم. من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد." مصدر سابق. ص214.